مسودة مشروع الإصلاح الوطني

التمهيد

طوال تاريخ الوطن، والشعب الكويتي لا يترك مناسبة او حدث الا ويعبر عن مكنونات الحرية والإصلاح التي بداخله، ليأكد انها الحقيقة الراسخة بوجدانه والتي ترجمت نُطقاً بالأقوال وصُنعاً بالأفعال.

ولقد أثبتت انتخابات الخامس من ديسمبر 2020 ان الشعب الكويتي رغم ظروف الوباء وقوة الفساد ونفوذه وتغلغله ومحاولة فرضه كأمر واقع في حياة المواطن اليومية إلا أن عزيمة الشعب لم تكسر ولم تتراجع فكانت نتائج الانتخابات ورسالتها أنّ إرادة الشعب والفساد لا يجتمعان.

ولقد كان لنا شرف تمثيل الامة سنوات طويلة كنواب او كشباب وطني شرف العمل مع الشرفاء من أبناء الكويت من اجل الذود عن مصالحه وامواله اما بالتشريع واما بالرقابة والمحاسبة حتى كانت نتائج انتخابات مجلس فبراير 2012 التي اوصلت اغلبية برلمانية معارضة تعاونت واتحدت على مشروع وطني تشريعي يهدف الى مزيد من الحياة الكريمة للمواطن ومزيد من الحريات والمكتسبات الدستورية لأجل الوصول لكويت بلا فساد.

وها هي الأعوام بعد مجلس فبراير 2012 تمضي بعشر سنوات من عمر المعارضة والشعب والوطن تعرضت فيها المعارضة وأصحاب الراي للملاحقة والسجن والتهجير ولم تقدم السلطتين طوال هذه المدة مشروعا يحقق مصالح العباد والبلاد، بل انها عشر سنوات هيمن فيها الفساد فاستبيح المال العام وانتشرت الرشوة واسند الامر لغير اهله فانحدرت الكويت بكل مجالاتها بسبب الفساد وأهله.

وإننا نرى بان الكويت تمر بمرحلة انتقالية وولادة جديدة قد تكون دولة الدستور المنشودة حيث أصبح فيها الخطاب الرسمي جاد وواضح بأهمية محاربة الفساد ومحاسبة كل من تسبب فيه لاستعادة الكويت من براثن هذا الفساد وهو الخطاب الذي يجمع كل المصلحين للالتفاف حوله والتمسك به ليكون خارطة عمل سياسي تتجاوز الخلافات الشخصية والمصالح الضيقة ليأخذ بيد الكويت وشعبها لأفاق التطوير والتقدم وبناء مستقبل طال انتظاره وأصبح قريب المنال.

وعليه نتقدم بمحاور رئيسة تتضمن حزم تشريعية تعالج مكامن الخلل وتساهم بعملية الإصلاح والتطوير المنشودة ليكون هذا المشروع هو عنوان الخطاب السياسي ومحور التعاون من

عدمه مع الحكومة الحالية أو أي حكومة جديدة فلم يعد أمام الكويت وأبناءها مزيد من الوقت لإضاعته في إعطاء أسماء ووجوه جديدة سنوات أخرى لنكتشف بعدها ضرر بقائهم ووجوب رحيلهم.

وهو إذ نقدمه اليوم للنواب فإننا نقدم جهدا لهم هم قدموه ومن سبقهم من النواب الإصلاحيين كتشريعات قام فريق من الشباب الوطني مشكورين بجمعها ضمن محاور وملفات نعتقد أنها تعالج مكامن الخلل في المنظومة السياسية والاقتصادية والتشريعية في البلاد.

وها نحن نقوم بنشرها لتكون تحت رقابة ونظر الرأي العام والشعب مصدر السلطات جميعا مؤكدين ومنسجمين مع بياناتنا السابقة بإن العفو الكريم (الذي لم يكتمل حتى الآن) واحترام أحكام الدستور هو المدخل الوحيد والمرحلة الأولى والتي يجب ان تتلوها مراحل ضمن جدول زمني محدد للوصول لحالة استقرار سياسي.

إن هذا العمل التشريعي الهام يجب أن يصاحبه فتح لملفات الفساد ومحاسبة المتورطين باستباحة المال العام مع النأي بهذا الملف عن التوظيف للتشويه وتصفية الحسابات السياسية وإنما بحثا عن الحقيقة وتحقيقا للعدالة واسترجاعا لحق الأمة الذي تم اهداره

كما يجب أن لا نغفل عن استكمال رفع الظلم عمن تم إهدار مواطنتهم وسحب جناسيهم لأسباب سياسية منعا لتكرار مثل هذه الممارسة الظالمة.

أولاد محور تطوير العمل السياسي

محور تطوير العمل السياسي

لا تقدم سياسي بلا عمل جماعي تكاملي يقضي على العمل الفردي وتقصيره، ولا اصلاح سياسي بلا قوانين تحقق الاستقلالية والحيادية في تنظيم العملية الانتخابية، ولا تعبير عن إرادة الناخبين بحرمان المواطنين عن حقهم الدستوري المكتسب بالانتخاب والترشح. ولا حرج بل الواجب ان يعلن النواب علنية موقفهم في انتخابات مكتب الرئاسة فهو أول أداء سياسي للنائب يضعه الناخب في ميزان التقييم، ولا يمكن ربط سيادة الامة وانعقاد جلسات مجلس الامة مشروطاً بحضور الحكومة للجلسات بتناقض صارخ لمبدأ سيادة الامة وقيام النواب بواجباتهم التشريعية والرقابية.

1- قانون المفوضية العليا للانتخابات

2- قانون انشاء وتنظيم الهيئات السياسية

محور تطوير العمل السياسي

3- تعديلات اللائحة الداخلية لمجلس الأمة :

أ. الانتخاب لمناصب مكتب المجلس بالاقتراع العلني عن طريق النداء بالاسم

ب. الغاء لجنة الأوليات مادة (43) مكرر

ت. صحة اجتماع مجلس الأمة بدون حضور أي من الوزراء

ث. عدم تصويت الحكومة في المسائل المتصلة بالاختصاص الرقابي للمجلس

5- تعديل قانون الدوائر الانتخابية (خمس دوائر بالقوائم النسبية)

ثانيا محور الحريات

محور الحريات

حماية الرأي وحق التعبير ضمانة للحوار الديمقراطي البناء وتأكيدا للدولة الديمقراطية التي يتمتع مواطنيها بالحرية والمشاركة بقضايا الوطن والشعب، وهذا يتطلب نزع القيود التي كممت الافواه وكبلت أصحاب الرأي السياسي والوطني، فتراجعت الكلمة المسؤولة التي تساهم في بناء الوطن وتقدمه ونهضته.

1- تعديل قانون المطبوعات والنشر

2- تعديل أو الغاء قانون تقنية المعلومات

3- تعديل قانون المرئي والمسموع

محور الحريات

4- إضافة مادة جديدة بقانون الجزاء لتعريف الجرائم المخلة بالشرف والأمانة

5- تعديل قانون إلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا التعبير عن الرأي رقم 1/2021

6- تعديل قانون الجزاء بإلغاء عقوبة الحبس الاحتياطي لقضايا الرأي الخاصة بالإساءة للدول الصديقة

7- تعديل قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية بتسجيل إجراءات التحقيق ومجرياته

8- قانون حظر القيود الأمنية

محور الحريات

9- تعديل قانون الجزاء بتخفيض مدة رد الاعتبار لسنة واحدة لأحكام الجنايات وإلغاء مدة رد الاعتبار لأحكام الجنح

10- تعديل قانون تنظيم التجمعات بما يسمح بالتجمعات السلمية

ثالثا محور قوانين تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

محور قوانين تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

الجدية في محاربة الفساد تتطلب الشفافية بالإجراءات والمعلومات والقرارات، فالشفافية هي الاجراء الأول والمستحق في مكافحة الفساد وادواته وشخوصه، فلا يستقيم الدعوة أو الادعاء بمكافحة الفساد والتعتيم بذات الوقت على الإجراءات والمعلومات والقرارات

1- إقرار قانون حظر تعارض المصالح

2- تعديل قانون حق الاطلاع على المعلومات

3- تعديل قانون حماية الأموال العامة بوجوب نشر قرارات حفظ التحقيق في قضايا المال العام

محور قوانين تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

4- قانون نشر تقارير أداء سنوية ودورية عن أعمال الهيئة العامة للاستثمار والصناديق الاستثمارية

5- تعديل قانون انشاء هيئة مكافحة الفساد تتضمن التعديلات حماية أكثر للمبلغ ومثالب الكشف عن الذمة المالية ونقل تبعيتها لمجس الأمة وغيرها

6- قانون في شأن تطبيق الإطار الوطني لحوكمة الجهاز الإداري الحكومي

7- تعديل قانون جهاز المراقبين الماليين

رابعا محور تنظيم وتعزيز استقلالية القضاء

محور تنظيم وتعزيز استقلالية القضاء

إن معيار بسط وكف سلطة القضاء يكون لمزيد من العدل والتنظيم بين السلطات الثلاث دون افراط أو تفريط لكل من صلاحيات مجلس الأمة الدستورية ورسالة القضاء ومسؤوليته.

1- قانون انشاء المحكمة الدستورية العليا

2- تعديل قانون المحكمة الدستورية - لكل مواطن له حق الانتخاب الطعن امام المحكمة الدستورية بدعوى مباشرة في مشروعية مرسوم حل مجلس الأمة خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره

3- قانون مخاصمة القضاء

4- قانون تنظيم القضاء

محور تنظيم وتعزيز استقلالية القضاء

5- تعديل قانون محكمة الوزراء

6- انشاء دائرة بالمحكمة الكلية للنظر بمسائل سحب أو إسقاط أو فقد الجنسية

7- تعديل القانون الجنسية رقم 15 لسنة 1959 – سحب أو إسقاط أو فقد الجنسية لا يتم إلا بناء على حكم قضائي بات

8- نقل تبعية الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي للنيابة العامة

9- قانون توحيد الدعوى العمومية بضم قضايا الجنح إلى النيابة العامة

خامسا محور
الإصلاح الاقتصادي

محور الإصلاح الاقتصادي

إعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط كمصدر أحادي للدخل يضعه أمام تحديات كبيرة وخطيرة حيث أن تقلب أسعار النفط وانهيارها كما شهدنا في أزمة كورونا 2020 أمر قد يتكرر مستقبلا ولمدة أطول وبأسباب مختلفة مما يشكل تهديد حقيقي للاقتصاد الوطني ومستوى معيشة المواطنين وأمنهم الاجتماعي ومستقبل الأجيال القادمة، فإصلاح هذا الخلل وإنقاذ الاقتصاد وجعله اقتصادا مستداما من خلال وقف الهدر المالي ومحاربة الفساد وتنويع مصادر الدخل مسئولية الجميع.

1. قانون رفع رسوم أملاك الدولة المقدمة للقطاع الخاص
2. قانون فرض ضرائب على أرباح الشركات المساهمة
3. قانون اشتراط الإدراج في بورصة الكويت على الشركات المشاركة في المناقصات ذات القيمة العالية

محور الإصلاح الاقتصادي

4. قانون رفع نسبة العمالة الوطنية لدى القطاع الخاص وسحب الدعم الحكومي من الشركات الغير ملتزمة بالنسبة المقررة

5. قانون إنشاء شركات حكومية أو مساهمة كويتية لتحويل النفط إلى مشتقات نفطية من أجل تعظيم إيرادات الدولة وتمويل ميزانية الدولة

6. منع زيادة رسوم الانتفاع مقابل السلع والخدمات العامة يجب أن تكون بقانون – تعديل المادة (79) من القانون رقم 1995

7. تعديل قانون المناقصات العامة

سادسا
محـور الخـدمـات

محـور الخـدمـات

الاسـكـان :

1- تعديل قانون بنك الائتمان بزيادة رأس مالة بتمويل من احتياطي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية لحل مشكلة أوامر البناء في مدينة المطلاع والمناطق الأخرى الجاهزة للبناء

2- قانون ضريبة الأملاك العقارية

3- قانون فرض رسوم على احتكار الأراضي الفضاء

4- قانون انشاء هيئة العقار

محـور الخـدمـات

5- قانون زيادة رسوم التسجيل العقاري السكن الثاني

6- قانون زيادة تعرفة الكهرباء والماء السكن الثاني

7- قانون تأسيس شركات انشاء المدن السكنية

8- قانون استدامة منح القروض العقارية للسكن الخاص من قبل بنك الائتمان

محـور الخـدمـات

الصـحـة :

1. تقديم رعاية صحية شاملة ومستدامة لكل أفراد المجتمع
2. بناء أنظمة صحية ذات جودة عالية وفقا لمعايير السلامة والاعتراف العالمي
3. تطوير النظام الصحي من خلال إعادة هيكلة القطاعات الصحية وتحسين بيئة وأنظمة العمل وفقا لمعايير الجودة والشفافية
4. تطوير منظومة مالية مبنية على بيانات اقتصادية صحية
5. بناء القوى العاملة الوطنية ذات الكفاءة العالية

محـور الخـدمـات

6. تطوير نظم المعلومات الصحية لتأسيس بنية تحتية معلوماتية لمتخذي القرار

7. قانون تنظيم البرامج الطبية

8. قانون تأسيس شركة مساهمة لإنشاء منطقة الصناعات الدوائية

9. قانون انشاء مركز طبي متكامل لعلاج الإدمان

محـور الخـدمـات

المتقـاعـديـن :

1. إنشاء كيان اعتباري مستقل تابع للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يختص بالتمويل الإسلامي لأصحاب المعاشات التقاعدية (نظام الاستبدال)

2. زيادة علاوة المتقاعدين

3. توزيع مكافأة مشاركة نجاح على المتقاعدين

محـور الخـدمـات

التعـلـيـم :

1. الفصل بين السلطات التعليمية لضمان تحقيق الجودة والنزاهة
2. حوكمة التعليم العالي
3. برنامج سجل الطالب
4. مشروع رخصة المعلم
5. رؤية شاملة لربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل

محـور الخـدمـات

التوظيف :

1. قانون تكويت الوظائف العامة
2. قانون تنظيم الوظائف القيادية
3. قانون الضمان الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس واعضاء الهيئات الاكاديمية المساندة في الجامعات الخاصة
4. تعديل قانون دعم العمالة الوطنية بالقطاع الخاص
5. قانون الأمان الوظيفي للكويتيين العاملين بالقطاع الخاص

سابعا البدون

محـور البـدون

1. الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية
2. قانون تجنيس المستحقين ومعالجة أوضاع الغير مستحقين

ملفات ذات أولوية

ملفات ذات أولوية

1. استكمال ملف العفو عن أصحاب الرأي
2. استكمال ملف عودة الجناسي المسحوبة

ملفات الفساد

ملفات الفساد

1. اليوروفايتر .
2. صندوق الجيش .
3. الصندوق الماليزي .
4. مصروفات وزارة الداخلية .
5. ميزانية التسلح
6. القسائم الزراعية
7. القسائم الصناعية